

الجملة بين النحو العربي واللسانيات التوليدية

دراسة مقارنة

إعداد الباحث: عبد الكريم معيزو

كلية علوم التربية- جامعة محمد الخامس- الرباط – المغرب

Email: krimomaizou@gmail.com

المخلص

لقد ركز النحاة العرب على وصف اللغة العربية فسمعوا اللغة من أفواه العرب الأقحاح ووضعوا لها القواعد وحاولوا تفسير ذلك مستفدين من العلوم التي انتشرت في عصرهم كالفلسفة والمنطق، فتوقف البحث في قواعد اللغة ولم يبق مجال لتطويرها أو انتقادها بالرغم من عدم علمية كفايتهم التفسيرية في كثير من الأحيان.

وإذا كان العلم بناء يضع كل منا اللبنة المناسبة لبنائه، وفي ظل تطور العلوم والنظريات فقد ارتأينا في هذا المقال أن نقارن بين الكفاية التفسيرية للنظرية النحوية العربية والكفاية التفسيرية للنظرية اللسانية التوليدية في ضبط تنويعات بنية الجملة العربية، من أجل الخروج بتصوير علمي جديد أكثر علمية ومقبولية يتجاوز الخلافات النحوية والتقديرية الزائدة التي اعتمدها النحاة.

الكلمات المفتاحية: الجملة العربية – النحاة – اللسانيات التوليدية – الرتبة – التطابق

Abstract

The Arab grammarians focused on describing the Arabic language, so they heard the language from the “Bedouins” and set rules for it and tried to explain it, taking advantage of the sciences that spread in their era such as philosophy and logic, so they stopped research in the grammar of the language and there was no space for its development or criticism despite the lack of scientific explanation of their adequacy.

In This article we compare between the explanatory sufficiency of the Arabic grammatical theory and the interpretative sufficiency of the linguistic generative theory in controlling the variations of the structure of the Arab sentence, in order to come up with a new scientific concept that is more scientific and acceptable It goes beyond grammatical disputes and extra estimates adopted by grammarians.

Keywords: Arabic sentence- Arab grammarians-Generative Linguistics - Order-

Agreement.

مقدمة

يبحث هذا المقال الجملة العربية بين النحاة واللسانيين التوليديين الذين وصفوا الجملة العربية، واتسمت دراساتهم بالشمولية، مركزين على الكفاية التفسيرية التي اعتمدها كل مدرسة لتجاوز المشاكل التي واجهتها، وذلك بغية الخروج بتصور موحد للجملة العربية بعيدا عن الخلافات النحوية المعروفة، والتقدير التي أدخلت في اللغة العربية ما ليس فيها، حتى صار الاهتمام باللغة الواصفة أكثر من اللغة الموصوفة نفسها. وإن كان المنطلق مختلفا بين النظريتين، حيث اهتم النحاة العرب بوصف اللغة الخارجية، وركزوا على الوصف أكثر من التفسير، واهتمت اللسانيات التوليدية بوصف اللغة الداخلية أي المعرفة اللغوية الموجودة في ذهن المتكلم، واعتمادهم مقارنة عقلانية تجاوزت الوصف إلى التفسير وإلى ما وراء التفسير، فإن الغاية واحدة تتمثل في إيجاد حلول لكل الأسئلة التي واجهت النظريتين.

نركز في الجزء الأول من المقال على الجملة العربية عند النحاة، والمشاكل التي واجهتهم في تصنيف الجمل، والخلافات التي دارت بينهم، ونركز في الجزء الثاني على الجملة العربية من منظور اللسانيات التوليدية، وذلك بغية الوصول لتصور أكثر علمية يضبط الاختلافات الكثيرة التي عرفتها الجملة.

أهداف البحث:

١. تبسيط المعرفة اللسانية للقارئ العربي وبيان أهميتها في خدمة اللغة العربية من خلال تطبيق العديد من المعارف اللسانية في هذا المقال.
٢. معالجة المشاكل التي واجهت النحاة في تصنيف الجمل العربية.
٣. الخروج بتصوّر موحد للجمل العربية يتجاوز ما أثير من خلافات وذلك بأدوات لسانية أكثر علمية ومقبولية.
٤. رسم خارطة طريق من شأنها أن تسهل تدريس قواعد اللغة العربية بكيفية تجعل هذه القواعد وسيلة وليس غاية في حد ذاتها.

١. بنية الجمل العربية

١,١ الجمل عند النحاة:

نشير أولاً إلى أن النحاة العرب القدماء اهتموا بالجمل العربية كثيراً، بالرغم من بعض الإشكالات الاصطلاحية، ومن بينها ازدواجية مصطلح الكلام مع مصطلح الجمل، فسيبويه لم يستعمل مصطلح الجمل، وإنما استعمل الكلام للدلالة عليها، ولا نجد عنده لفظ الجمل إلا بمعناه اللغوي الذي يعني التفصيل، أي ضم الفروع تحت شيء واحد كقوله مثلاً "وجملته هذا أن كل ما كانت له الكسرة ألزم كان أقوى في الإمالة" (سيبويه، د،ت، ص ١٢٨)، ونجد عند سيبويه مصطلح الكلام الذي يطلق عليه المتأخرون الجمل، يقول في جمل مثل: (عبد الله منطلق)، "لم يكن ليكون هذا كلاماً حتى يبني عليه، أو يبني على ما قبله، فالمبتدأ مسند والمبني عليه مسند إليه". وقال في (إن يضرب يأتينا) لم يكن كلاماً لأنه غير تام الفائدة" (الكتاب، ج٢، ص٧٨). فشرط أن يكون الكلام كلاماً عند سيبويه، أن يكون تام الفائدة، وشرط تمام الفائدة أن يحسن السكوت عليه، فالترابط بين الكلمات يجب أن يؤدي إلى إفادة معنى، وقد استعمل آخرون الكلام مرادفاً للجمل، يقول الزمخشري: "والكلام هو المركب من كلمتين أسندت أحدهما إلى الأخرى، وذلك لا يأتي إلا في اسمين كقولك زيد أخوك، وبشر صاحبك، أو في فعل واسم كقولك ضرب زيد، وانطلق بكر، ويسمى الجمل" (ابن يعيش، د،ت، ص ١٨)، فالكلام عند الزمخشري عبارة عن الجمل المفيدة التي يحسن السكوت عليها، والكلام جنس لها. غير أن ابن هشام فرق بين الكلام والجمل، فالكلام عنده هو القول المفيد بالقصد الذي يحسن السكوت عليه، والجمل في نظره عبارة عن فعل وفاعله كقام زيد، والمبتدأ وخبره كزيد قائم، وما كان بمنزلة أحدهما نحو ضرب اللص وكان زيد قائماً... وهو يرى أن الجمل أعم من الكلام (كجملته الصلة مثلاً التي تتجاوز شرط الإفادة...) (ابن يعيش، د،ت، ص ٢١). وبهذا يفرق بين الكلام والجمل، فالجمل أعم عنده من الكلام، إذ شرط الكلام الإفادة بخلاف الجمل، ولهذا نجد جملة الشرط، جملة الجواب، جملة الصلة، وكل ذلك ليس مفيداً فليس بكلام.

والملاحظ من خلال الاستشهادات المقدمة أن النحاة العرب ركزوا على مفهوم الإسناد ومفهوم الإفادة، وجعلوا الإسناد محددًا أساسياً ليكون التركيب جملة، فالمسند والمسند إليه هما الجزءان يتألف منهما التركيب المفيد، وانطلاقاً من هذه الخاصية قسموا الجمل العربية إلى قسمين: جملة اسمية أسند فيها اسم إلى اسم آخر، وجملة فعلية يكون فيها المسند إليه فعلاً والمسند اسماً، وهذا ما عبر عنه سيبويه بقوله: "والمسند والمسند إليه لا يغني أحداً منهما عن الآخر، ولا يجد المتكلم منه بدءاً، فمن ذلك الاسم المبتدأ والمبني عليه (أي الخبر)،

وهو قولك عبد الله أخوك، ومثل ذلك يذهب عبد الله، فلا بد للفعل من الاسم (الفاعل) كما لم يكن للاسم الأول بد من الآخر في الابتداء" (سيبويه، ج ١، دت، ص ٢٣). فالتمييز بين الجملة الاسمية والجملة الفعلية راجع إلى طبيعة المسند وطبيعة المسند إليه، فإن كان المسند اسماً أو ما يجري مجراه، كانت الجملة اسمية، وإن كان المسند فعلاً كانت الجملة فعلية. لكن بالنظر إلى ما تبتدأ به فالجملة أقسام أخرى، فالجملة التي صدرها اسم جملة اسمية (زيد قائم)، والجملة التي صدرها فعل، جملة فعلية (قام زيد)، والتي تبتدأ بظرف أو مجرور جملة ظرفية، (عندك زيد)، (في الدار زيد)، إذا قدرت زيدا فاعلاً بالظرف والجار والمجرور، لا باستقرار المحذوف، ولا بمبتدأ، فيكون تقديرها (زيد في الدار)، وقد زاد الزمخشري وغيره الجملة الشرطية (ابن هشام، دت، ص ٤٤١).

نستنتج من خلال ما تقدم أن الجملة العربية في تنظير النحاة لم تخلو من مشاكل، فهي نوعان بالنظر إلى الإسناد (جملة اسمية وجملة فعلية)، أما بالنظر إلى ما ابتدأت به فهي أربعة أنواع (فعلية واسمية وظرفية وشرطية).

٢،١ دور نظرية العامل في توجيه طروحات النحاة

كان لنظرية العامل أثراً واضحاً في توجيه دراسة الجملة العربية عند النحاة، فالعلاقات بين العوامل والمعمولات هي المحدد الرئيسي الرئيسي لترجمة التراكيب داخل الجملة، إذ لا بد لكل عامل من معمول، ولا بد لكل معمول من عامل، ولا نكاد نجد باباً من أبواب النحو دون مناقشة لنظرية العامل، وعلى أساس هذه النظرية قُدمت تعاريف ومصطلحات النحو العربي، فالإعراب عندهم مثلاً هو تغيير الحركات الإعرابية في آخر الكلمات بتغيير العوامل الداخلة عليها، وقس على ذلك. ولن أتناول هنا نظرية العامل بإسهاب إذ يمكن الرجوع لكتب النحاة التي عالجت هذه النظرية بشكل دقيق، وسأكتفي هنا بذكر الدور الذي لعبته هذه النظرية في توجيه أنواع الجمل في اللغة العربية.

اتفق النحاة كما أشرنا سابقاً على أن الجملة في اللغة العربية اسمية أو فعلية، لكنهم اختلفوا في تحديد نوع بعض منها كالتالي يتقدمها فاعل عند الكوفيين، أو مبتدأ عند البصريين. فاعتبرها نحاة الكوفة فعلية، واعتبرها نحاة البصرة اسمية، وقد كان لنظرية العامل أثراً كبيراً في توجيههم، واختلافهم، لنلاحظ الجمل التالية (المكي، ٢٠١٥ ص ص ٤١-٤٢):

(١) الولد جاء

(٢) إن امرؤ هلك

(٣) أزيد قام؟

(٤) زيد أمامك

فالجملة في (١) تضارب المذهب البصري والمذهب الكوفي في تحديد نوعها، أي جملة اسمية أم فعلية؟ فذهب البصريون إلى أنها جملة اسمية وأن الاسم المقدم فيها مبتدأ وليس فاعلاً، ذلك أن العامل سابق للمعمول والقول بفعلية الجملة هو خرق لهذا المبدأ، ولذلك قدروا زيدا مبتدأً حفاظاً على النظرية، وذهب الكوفيون إلى أنه فاعل وليس مبتدأً لأنه هو صاحب الفعل. أما الجملتان في (٢) و(٣) فتطرحان أشكالاً من نوع آخر هو: (سيبويه، ج ١ ص ٩٨).

- أن الشرط والجزاء خاص بالأفعال (لا يصح الشرط والجزاء إلا بالأفعال).

- أن الاستفهام خاص بالجملة الفعلية (حروف الاستفهام لا يليها إلا الفعل).

والجملتان في (٢) و(٣) تخرقان مبدأي سبويه أعلاه. وهذا ما دفع النحاة إلى تقدير فعل في البنيتين، وبذلك يكون تقدير الجملتين:

- إن (هلك) امرؤ هلك
- أ(قام) زيد قام؟

وهذا يجعلنا نطرح تساؤلات عديدة منها، لما لم يقدر النحاة البصريون في (١) أعلاه فعلا مضمرًا كذلك؟ ويكون التقدير (قام زيد قام) وتكون الجملة بذلك جملة فعلية، ولم قدر النحاة في الجملة (٤) أن هناك فعلا مضمرًا ينصب الظرف؟ بحيث يكون التقدير:

زيد (استقر) أمامك

ولماذا لم يقدروا الفعل قبل الجملة بأكملها فيكون التقدير:

(استقر) زيد أمامك

أكد أن عدم اعتماد النحاة لهذا الافتراض (تقدير الفعل قبل الجملة بأكملها) يعود لوجود جمل من نوع (المكي، ٢٠١٥ ص ٤٣):

(٥) أ. زيد ضربته

ب. * (ضربت) زيد ضربته

حيث إن تأويل فعل في صدر الجملة يعطينا افتراضات خاطئة، لأن زيدا يجب أن يكون مفعولا به؛ والمفعول به يجب أن يكون منصوبا كما في (المكي، ٢٠١٥ ص ٣٥٠):

(٦) زيدا ضربته

اختلف النحاة القدامى حول تفسير ناصب زيد، ذلك أنهما ينطلقان من مبدأ أساسي وهو أسبقية العامل على المعمول والجملة أعلاه تخرق هذا المبدأ، فذهب نحاة الكوفة إلى أن (زيدا) مفعول به مقدم والعامل فيه الفعل (ضرب) وبذلك يجوز العمل إلى الوراء، وأن الضمير (هـ) منصوب كذلك بالفعل ضرب لاشتغاله به، ذلك لكونه يشترك إحصائيا مع الاسم المقدم (زيد) فلما نصب الضمير نصب زيد كذلك (لأن لهما نفس الاحالة)، أما نحاة البصرة فقدروا عاملا مضمرًا ويكون التقدير: (ضربت) زيدا ضربته

ليكون زيد مفعولا به منصوب بفعل (ضرب) المقدر وليس الظاهر. والحقيقة أن متكلم اللغة عند تركيبه لهذه الجملة لم يفكر كل هذا، ولم يقدر فعلا ثم يحذفه عند النطق بها.

نلاحظ إذن أن النحاة عملوا على تطويع اللغة لتستجيب لنظريتهم، واعتمدوا على التقدير ليتجاوزوا ما واجههم من مشاكل، وهذا التقدير لم تحدده ضوابط كما لاحظنا، بل يكون على حسب المشكل الذي واجههم،

فتجد التقدير تارة فعلا وتارة حرفا وتارة جملة... الخ، ولعل هذا ما دفع ابن مضاء إلى مخالفة النحاة العرب من خلال كتابه "الرد على النحاة" حيث دعا إلى حذف ما يستغني النحوي عنه، وفي مقدمة ذلك نظرية العامل، وأبرز ما اعترض عليه ابن مضاء في هذه النظرية تقدير العوامل المحذوفة، حيث يرى أن المحذوفات في صناعة النحاة ثلاثة أقسام (ابن مضاء، د،ت،ص-ص٧٨-٨٠): محذوف لا يتم الكلام إلا به، والثاني محذوف لا حاجة بالقول إليه، بل هو تام دونه، وإن ظهر كان عيبا كقولك: (أزيدا ضربته)، قالوا أنه مفعول لفعل محذوف مضمر تقديره ((أضربت)) زيदा، وحجتهم أن (ضربت) من الأفعال المتعدية إلى مفعول واحد، وقد تعدى إلى الضمير، وأنه لا بد لزيد من ناصب، إن لم يكن ظاهرا فمقدر، فلم يبق إلا الإضمار وهذا يضعنا أمام إشكال ثان هو من الذي يضمه النحاة في قولهم (أزيدا مررت بغلامه؟) حيث لا يدعو إلى هذا التكليف وإلى تقدير أنه لا بد لكل منصوب من ناصب. أما القسم الثالث فهو مضمر، إذا أظهر تغير الكلام عما كان عليه قبل إظهاره، كقولنا: (يا عبد الله) وهو عندهم منصوب بفعل مضمر تقديره، أدعو أو أنادي وهذا إذا أظهر تحولت الجملة من جملة إنشائية إلى جملة خبرية (تحتل الصدق والكذب).

فابن مضاء يرى أن الحجج التفسيرية التي قدمها النحاة ضعيفة ولا تتسم بالشمولية، فإذا صح تقدير الفعل في قولنا "أزيدا ضربته"، فإن الجملة الثانية "أزيدا مررت بغلامه" تضعنا أمام صعوبة التقدير، وإذا أردنا التقدير وفقا للجملة الأولى فيكون الفعل المقدر هو "أمررت" وسيكون زيد مجرورا وليس منصوبا.

إن التفسيرات التي اعتمدها النحاة العرب تجعلنا نؤيد رأي ابن مضاء، ليس بحذف نظرية العامل، ولكن بإيجاد حلول للمشاكل التي تم طرحها فيما تقدم، لأن الكفاية التفسيرية التي اعتمدها النحاة لم تكن كفاية علمية تجيب على هذه التساؤلات، ثم إن هذه الخلافات والتقديرات أدخلت في الجملة العربية أثناء الوصف ما لم يفكر فيه القائل عند توليدها، فبروز الإعراب يجعل من رتبة المكونات داخل الجملة العربية رتبة حرة، فيحق للمتكلم التقديم والتأخير، وهذا ما عبر عنه ابن يعيش "والمعتبر ما هو صدر في الأصل، فالجملة في نحو (كيف جاء زيد) ونحو (فأي آيات الله تنكرون) ومن نحو (ففرقا كذبتم وفرقا تقتلون) فعلية لأن هذه الأسماء في نينة التأخير وكذا الجملة في نحو (يا عبد الله) ونحو (وإن أحد من المشركين استجارك)، ((والأنعام خلقها)) لأن صدورهما في الأصل أفعال، والتقدير: أدعو زيदा، وإن استجارك أحد، وخلق الأنعام (ابن هشام، د،ت،ج ١ ص ١٢٢)، وإن شئنا ترجمة لكلام ابن يعيش وفق مستجدات البحث اللساني لقلنا إن اللغة العربية بنية أصل، في ذهن المتكلم، وهذا ما عبر عنه ابن يعيش بقوله في النبية، وهذه البنية تتفرع عنها بنيات أخرى هو ما يظهر في المستوى السطحي. وهذا ما اعتمده اللسانيات التوليدية لتجاوز القصور الذي أشرنا إليه عند النحاة العرب خاصة في عدم دقة كفايتهم التفسيرية.

٢. الجملة في اللسانيات التوليدية

تعرف اللسانيات بأنها الدراسة العلمية للغة، لكن هذه الدراسة اختلفت من مدرسة لأخرى، فاللسانيات التوليدية تدرس اللغة بطريقة عقلانية، ذلك أنها مرآة تعكس ما في ذهن البشري، ودراستها تمكننا من فهم أفضل لسيرورة وطريقة إنتاج ذهن للغة (Radford, 1988, p. 1)، ومن هنا تحول التركيز على نظام المعرفة اللغوية الذي يكمن وراء استعمال اللغة وفهمها عوض التركيز على السلوك اللغوي (Chomsky, 1986a, p. 24)، أي بالتركيز على مدى معرفة الإنسان عن لغته، بدل من الاكتفاء بوصف وتحليل ما ينطق به.

وليس اللساني وحده من له القدرة على الحكم على جملة ما بأنها صحيحة أو لاحنة، بل إن كل متكلم أصلي لهذه اللغة يستطيع أن يحدد صحة أو خطأ جملة ما من لغته، وله قدرة هائلة لإنتاج جمل غير محدودة انطلاقاً من قواعد محدودة رغم كونه غير قادر على صياغة مبادئ عامة تحكم هذه الجمل التي انتجها.

كان هذا منطلق اللسانيات التوليدية لدراسة اللغة البشرية من أجل الوصول إلى مبادئ عامة تحكم هذه اللغات، فكل الناس لهم جهاز واحد مهياً لاكتساب اللغة، وأكد أن اللغات البشرية تتفق أكثر مما تختلف، ومن القضايا التي أثّرت بخصوص الجملة في اللسانيات التوليدية قضية الرتبة، ذلك أن معرفة الرتبة الأصل والرتب المتحولة عنها يمكننا من فهم أكثر للغة التي نريد دراستها، وسنحاول معالجة قضية الرتبة في اللغة العربية، بغية إيجاد حلول للمشاكل التي واجهت النحاة.

١,٢ الرتبة في اللسانيات التوليدية

شكلت الرتبة في اللسانيات التوليدية مدخلاً لفهم الكثير من القضايا ومن أهمها (اسماعيلي علوي، ٢٠٠٨، ص ١٦١):

- قضية الإعراب واتجاه اسناده في كل لغة.
 - قضية التطابق والضمائر وما تخضع له من تنوع تبعاً لترتيب مكونات الجملة.
 - إشكال النقل، ذلك أن معرفة الرتبة الأصلية، يمكننا من فهم آليات اشتقاق الرتب الممكنة عبر قواعد وقواعد.
- ولهذه الاعتبارات اعلاه انشغل التوليديون ببحت قضية الرتبة في اللغات، أو في اللغة التي يصفونها، وفي هذا الاطار بحث تشومسكي قضية الرتبة في اللغة الانجليزية ليخلص إلى أنها من نمط: فاعل - فعل - مفعول.

(١) ج ← م.س ص م.ف (جملة ← مركب اسمي. صرفة. مركب فعلي)

وبموجب هذا يرى تشومسكي أن كل اللغات من هذا النمط (فاعل فعل مفعول)، وينكر وجود لغات من نمط آخر كأن يكون الفعل يتقدم الفاعل مثلاً كما هو الحال بالنسبة للغة العربية^١، ومن اللسانيين الذين بحثوا الترتيب الأصلي للغات الطبيعية نجد كريينبرك (Greenberg, 1963, pp. 78-79) الذي أحصى ست رتب ممكنة في اللغات الطبيعية، من بينها ثلاث رتب طاغية هي:

فاعل فعل مفعول SVO كما الإنجليزية والفرنسية والإيطالية...

فعل فاعل مفعول VSO كما في العربية والإرلندية...

فاعل مفعول فعل SOV كما في اليابانية والفارسية والتركية...

^١ كان هذا الاعتقاد قبل ظهور نظرية المبادئ والوسائط، حيث إن هذه النظرية ترى أن هناك ما هو كلي مشترك بين اللغات، وهناك وسائط تختلف بها لغة عن أخرى.

وتوصل إلى أن هناك لغات يسبق فيها الفعل المفعول (بغض النظر عن موقع الفاعل)، وهي لغات يكون فيها العامل سابق للمعمول (الرأس سابق للفضلات)، ومن هذه اللغات الانجليزية والفرنسية والعربية^٢، فهي لغات يكون فيها الفعل قبل المفعول في الجملة والجار قبل المجرور، والمنعوت قبل النعت، والمضاف قبل المضاف إليه. وخلص كرنبرغ إلى أن اللغة العربية تنتظم وفق VSO (ف فامف) وتستعمل svo (فا فمف) بديلا لترتيب الكلمات في الجمل.

إلا أن تصنيف (Greenberg) هذا، حسب الفاسي الفهري (١٩٨٥)، مجرد عمل وصفي فهو تحدث عن الرتبة الطاغية في الاستعمال (dominant order) وذلك بهدف وضع نمطية لرتب اللغات، وقد يحدث أن تكون الرتبة الأصلية التي يقترحها بعضهم للغة من اللغات هي الرتبة العميقة المقترحة في النماذج التوليدية التحويلية، مما يساهم في تكريس الخط بين مفهوم الرتبة العميقة كمفهوم نظري، ومفهوم عفوي غامض كمفهوم الرتبة الأصلية (basic ordre)، وهو مفهوم نجده متداولاً عند كثير من اللغويين دون تحديد أو تعريف، وقد اتفق تشومسكي (Chomsky) وكرنبرغ (Greenberg) أن اللغة الإنجليزية هي من نمط فاعل فعل مفعول، واعتبر الفاسي الفهري إلى جانب كرنبرغ وآخرين أن اللغة العربية هي من نمط فعل فاعل مفعول، حتى "وإن كان تشومسكي ينكر وجود لغات من مثل هذا الصنف (الفهري، ١٩٨٥، ص ١٠٥)"، إلا أن عدد من المستشرقين الآخرين أمثال ليكوفيتس (Lewcorwicz 1966) وسنو (snow ١٩٦٥) على أن اللغة العربية هي من نمط (السلامي، ٢٠٠٨، ص ٢٠١٣):

(٢) فاعل فعل مفعول

موافقين بذلك تشومسكي، في نظريته حول الكليات اللغوية، وقد وافقهم بعض العرب المحدثين، نذكر منهم مثلاً داود عبده الذي دافع عن هذا الرأي بحجج منها (عبده، ١٩٨٣، ص ٣١):

- أن العربية يقع فيها الجار قبل المجرور، والصفة قبل الموصوف، والمضاف قبل المضاف إليه، وهي نفس الخصائص الموجودة في اللغات الأخرى التي يتصدر رتبها فاعل. وبالتالي لا يمكن أن تكون العربية استثناء.
- أن الضمير الذي يتصل بالفعل ويعرب فاعلاً؛ هو علامة تطابق وليس فاعلاً وبذلك يكون الضمير في جملة من نوع:

(٣) الرجال جاؤوا

علامة تطابق وليس فاعلاً وأن الفاعل هو (الرجال).

وهذه الحجج المقدمة من طرف عبده هي بمثابة نقد للحجج التي قدمها المدافعون عن رتبة (فعل فاعل مفعول) كرتبة أساسية ومنهم الفاسي الفهري (١٩٨٢ و ١٩٨٥) كذلك الذي اعتبر أن الرتبة الأصل في الجملة العربية هي:

(٤) فعل فاعل مفعول

وهي الرتبة التي ترد فيها الجمل الآتية:

(٥) جاء الرجل.

(٦) أكل عمرو تفاحة

(٧) أعطى زيد عمراً هدية

^٢ قد نجد في العربية المفعول قبل الفعل مثلاً (كتاباً قرأته) لكن كتاباً هنا لا يشغل موقعه الأصلي، إنما تم نقله إلى صدر الجملة وفقاً لأغراض المتكلم وأصل البنية في ذهنه هي (قرأت كتاباً) وسنين كيف يتم هذا النقل.

وأكد أنه يجب أن نفرق بين الرتبة الموجودة في البنية العميقة والرتبة الموجودة في البنية السطحية، علما بأن الرتبة التي يمكن ملاحظتها هي الرتبة السطحية (الفهري، ١٩٨٥، ص ١٠٤-١٠٦)، وهذا الخلط يقع فيه الكثيرون، فيعتقدون أن المقصود بالرتبة في البنية العميقة، هو نفسه المقصود بها في البنية السطحية، وهي الرتبة الطاغية في استعمالات اللغة، فما يلاحظ ما هو إلا تمظهرات للبنية الأصل عن طريق تطبيق مجموعة من القواعد التحويلية، كقاعدة التفكيك أو التبئير أو الخفق... وفقا لأغراض متكلم اللغة. والرتبة الأصل التي نقصد هنا توجد في البنية العميقة (في الذهن قبل الكلام) وأغلب الحجج المقدمة تؤكد أنها من نمط (١٠). وقد نجد في السطح جملا مثل:

(٨) زيد قام

(٩) زيدا ضربته

فهذه جمل محولة وليست جملا أصلية، وسنبين ذلك عند حديثنا عن تغييرات هذه الرتبة.

وقد قدم الفاسي الفهري (١٩٨٢ و ١٩٨٥) مجموعة من المؤشرات التي تعزز الافتراض القائل بأن الرتبة الأصل في العربية هي من نمط (١٠) منها:

- أن هذه الرتبة توجد في الجمل التي تتضمن فعلا متعديا، حيث يتوسط الفاعل بين الفعل والمفعول. إذ لو كان الأمر يتعلق بالجمل التي تحتوي فعلا لازما لأمكن افتراض نوع من قلب الفاعل، أو نقله، من موضع قبل الفعل إلى موضع بعد الفعل، ومنه يكون الفاعل قبل المفعول وبعد الفعل.

- من المؤشرات النمطية كذلك عدم إيمان اللبس في الجمل التي يتوارد فيها الفاعل والمفعول بدون إعراب بارز مثل:

(١٠) أ. ضرب عيسى موسى

ب. ضرب موسى عيسى

ففي المثالين لا يمكننا معرفة الفاعل من المفعول به، وذلك لغيب الحركة الإعرابية، لذلك يملك عيسى في (أ. ١٦) الدور الدلالي (فاعل)، ويحمل حركة الرفع ولا شيء غير ذلك ويكون موسى مفعولا، في حين أن موسى فاعل بالضرورة في الجملة (ب. ١٦) وما يعطينا هذا التمييز هو رتبة المكونات داخل الجملة، فالفاعل في العربية يكون بعد الفعل، والمفعول بعد الفاعل، مع أن الأمر بخلاف ذلك في حالة بروز الإعراب، إذ تصبح رتب الكلمات أكثر حرية في مثل:

(١١) ضرب عيسى زيد.

حيث عيسى هنا مفعول لبروز الإعراب (الرفع) على زيد.

من المؤشرات كذلك بصدق هذه النمطية بعض المؤشرات على الإضمار. فالنحاة يذكرون أن مفسر الضمير يجب أن يتقدمه إما لفظا أو رتبة، فمما يتقدمه لفظا:

(١٢) ابتلى إبراهيم ربه.

فإن تأخر عن الضمير في الرتبة واللفظ لم يجز أن نقول:

*ابتلى ربه إبراهيم.

ومما يتقدمه رتبة نجد:

(١٣) دخل مكتبه زيد.

وإن صح قيد النحاة على الإضمار وجب أن تكون الرتبة الأصلية هي ما يوجد في (١٠) وليس ما يوجد في (٨)، ومن المؤشرات كذلك على أن الجملة العربية يتصدرها الفعل في أصل الرتبة ظاهرة التطابق بين الفعل والفاعل، فالفاعل يطابق الفاعل جنسا وعددا إذا تقدم الفاعل عليه، أما إذا لم يتقدم فلا يطابقه في العدد مما يؤكد أن الفعل سابق للفاعل في أصل البنية ونمثل لذلك:

(١٤) أ. جاء الأولاد.

ب. الأولاد جاؤوا.

ج. *جاؤوا الأولاد.

(١٥) أ. جاء ولدٌ

ب. *ولدٌ جاء

والضمير الملتصق بالفعل يحمل سمات تجعل منه اسما، وهذا يفرض ضرورة إعرابه تفاديا لقيد المصفاة الإعرابية كما هي في تشومسكي (١٩٨١)، وهذا يفند ما ذهب إليه داود عبده الذي اعتبر الضمير مجرد علامة للتطابق. وأصولية الجملة في (٢٠.أ) و(٢١.أ)، وعدم أصوليتها في (٢٠.ج) و(٢١.ب) يؤكد أن الافتراض الأكثر فاعلية هو (١٠)، لأنه لا يخضع لأية ضوابط، ولو افترضنا أن للعربية ترتيبا واحدا فيكون هذا الترتيب هو (فعل فاعل مفعول) ولا شيء آخر.

٢،١ تغيرات الرتبة

إن معرفة أن اللغة العربية رتبة أصلية واحدة يمكننا من رصد تنويعات هذه الرتبة على السطح، ومن تجاوز الإشكالات التي واجهت النحاة العرب، وقد اعتبرت قواعد إعادة الترتيب من القواعد الأساسية التي تقوم عليها المدرسة التوليدية لتفسير المظاهر التحويلية الطارئة على بنية الجملة، وإن كان نحائنا العرب قد تناولوا الرتبة المتحولة، في أبواب متفرقة، فنبهوا إلى ما يجوز التقديم والتأخير فيه، كرتبة المبتدأ والخبر، ورتبة الفاعل والمفعول به، ورتبة الضمير والمرجع، ورتبة الفاعل والضمير بعد "نعم"، ورتبة الحال والفعل المتصرف، ورتبة المفعول به والفعل (تمام حسان، ١٩٩٤، ص ٢٠٧)، إلا أن معالجتهم تختلف كثيرا عن معالجة اللسانيين لهذه الظواهر، فهم ربطوا هذه التنويعات في الرتبة بالجانب الدلالي فقط، وعالجوه في كتب البلاغة أكثر من كتب النحو، يقول الجرجاني "الكلمات تقتفي في نظمها أثار المعاني وترتيبها على حسب ترتيب المعاني في النفس" (الجرجاني، د، ت، ص ٤٠) ويقول سبويه "التقديم والتأخير فيما يكون ظرفا أو يكون اسما في العناية والاهتمام، مثله فيما ذكرت لك في باب الفاعل والمفعول" (سبويه، د، ت، ص ٥٦) فلو سألت مثلا عن قوله تعالى: "إياك نعبد وإياك نستعين" لقل لك اهتماما ومن شأن العرب تقديم الأهم، وكذلك لئلا يتقدم ذكر العبد والعبادة على المعبود، والتغيرات الطارئة على الجملة العربية في التركيب كثيرة، وقد كانت هناك عدة محاولات لتقعيد هذا التحويل وضبطه، باعتبار أن لكل لغة بنية أصل تتفرع عنها بنى أخرى في المستوى السطحي عن طريق التحويل، فكل جملة مستويان من البحث الأول يسمى البنية السطحية (surface structure) وتضبطه القواعد التي تتحكم في نظم الكلمات الرئيسية الظاهرة في الجملة، والثاني يسمى البنية العميقة (Deep structure) وهو بناء الجملة بكيفية معينة في انتظام معين بتقديم أو تأخير أو حذف أو استتار على ضوء قوانين وقواعد التحويل. وذلك من أجل التفريق بين الجمل التوليدية والجمل التحويلية فقولنا:

(١٦) الرسول محمد

يعتبر "محمد" هو المبتدأ سواء تقدم أو تأخر، ولا تكون كلمة "الرسول" مبتدأ أبداً، فهي جملة تحويلية اسمية، الخبر فيها مقدم لغرض التوكيد، وجملتها التوليدية هي: محمد الرسول، حيث تعتبر هذه الجملة توليدية يكون الغرض منها الإخبار فقط (عمارة، ١٩٩٠، ص ٩٧)، ولتجاوز ما وقع فيها النحاة من خلط حول التحويلات التي تظهر في المستوى السطحي اعتمدت النظرية التوليدية قاعدة الخفق (scrambling) وهو عملية تحويلية تقع في إطار إسقاط واحد لا تتعداه، ويكون الخفق في العربية بعد الفعل، وبين العجر الأخوات (الفهري، ١٩٨٥، ص ١٢٣)، فهو يقع داخل الجملة. لنعد إلى الجملتين (١٧) و(١٨) المعادتين هنا على التوالي:

ضرب عيسى زيداً

ابتلى إبراهيم ربّه

حيث نلاحظ في الجملتين تقدم الفاعل على المفعول، أي أن المفعول انتقل من موقعه الأصلي بعد الفاعل إلى موقع الفاعل، عن طريق قاعدة الخفق، وهذا الانتقال لم يتجاوز الإسقاط الواحد التي تسمح به هذه القاعدة، لكن هناك جملاً من نوع (٦)، والتي طرحت اشكالا عند النحاة العرب، واختلافات بين نحاة البصرة ونحاة الكوفة. لقد واجهت النظرية التوليدية نفس الإشكالات وتشغيل قاعدة الخفق، التي ذكرنا سابقاً، هنا غير مجدٍ ذلك أن المركب الاسمي (زيداً) تعدى الإسقاط الواحد إلى إسقاطين، كما أن المفعول في النظرية التوليدية يعتبر موضوعاً داخلياً وليس خارجياً، والعمل سابق للمعمول، لذلك اعتبر تشومسكي أن الاسم في مثل هذا النوع يولد في الموضع المصدّر (topic) وبذلك تكون الجملة توليدية لا تحويلية (المكي، ٢٠١٥، ص ٣٥٠-٣٥٣)، وهذا الافتراض قد يكون مطروحاً في اللغات التي انطلق منها تشومسكي، لكن النصب الواقع على الاسم "زيداً" يجعلنا نتساءل من الذي أوقعه، علماً أن الأصل في الأسماء هو الرفع وليس النصب، لهذا اختلف الفاسي الفهري مع تشومسكي فاعتبر أنها جملة تحويلية وليست توليدية، انتقل فيها المركب الاسمي (زيداً) من مكان داخل الجملة إلى مكان آخر خارجها، والذي يسمى البؤرة (الفهري، ١٩٨٥، ص ١١٤). والتبئير (focalisation)، كما يسميه البعض، أو الموضعة (topicalisation) كما يقول بعض آخر، عملية يتم بمقتضاها نقل مقولة كبرى (major category) كالمركبات الاسمية، أو الحرفية، أو الوصفية... الخ، من مكان داخلي (أي داخل الجملة) إلى مكان خارجي (أي خارج الجملة) أي مكان البؤرة الذي نحدده كالتالي (الفهري، ١٩٨٥، ص ١١٤-١١٥):

(٧) ج ← (بؤرة) ج

وهذا التحويل مقيد بقيود منها:

- قيود على المكان المصدر (المكان الذي تنطلق منه المقولة المنطوقة).
- قيود على المكان الهدف.
- قيود على ميدان التحويل.
- قيود على صورة التحويل.
- قيود على خرج التحويل (البنية الناتجة بعد تطبيق التحويل)^٣.

^٣ لمعرفة كيف تعمل هذه القيود انظر الفاسي الفهري (١٩٨٥) والمراجع المذكورة هناك.

لنعد الآن إلى الجملة (٥ أ) والتي نعيدها هنا نعيدها هنا:

زيد ضربته

تختلف الجملة (٦) عن الجملة (٥ أ) في كون الأولى ابتدأت باسم منصوب (مفعول به)، أما في (٥ أ) فجاء هذا الاسم مرفوعاً (مبتدأً)، وكلاهما يوجد خارج الجملة، في مكان البؤرة، فكيف نرصد الاختلاف بينهما؟

اعتبر (الفهري، ١٩٨٥، ص ١٣١-١٣٢) أن الجملتين تحويليتان، والفرق أن المفعول به (زيداً) في (٦) منصوب، ومن شروط المقاربة التحويلية أن يطابق إعراب المكان الهدف (المنقول إليه) إعراب المكان المنقول منه، وبذلك يكون هذا النقل تبيئياً. أما في (٥ أ) فيتولد الاسم المرفوع (المبتدأ) عن طريق التفكيك إلى اليمين، والتفكيك يكون دائماً بالارتفاع (دائماً مرفوع) سواء كان المكان المصدر (المكان المنقول منه) مرفوعاً أم مجروراً، وبذلك يكون مخالفاً للتبئير في هذا، كما في (٢٤):

(١٧) أ. مررت بزيد

ب. زيد مررت به

رغم أن العنصر المفكك (زيد) في (٢٤ ب) انتقل من المكان المصدر وهو مكان الجر كما في (٢٤ أ)، إلا أنه حمل في المكان الهدف إعراب الرفع وبذلك يكون تفكيكا وليس تبيئياً، كما أن من شرطه أن يكون معينا. والتفكيك قد يكون إلى اليمين كما قد يكون إلى اليسار كذلك. هكذا واجهت النظرية التوليدية الإشكالات التي كانت موضوع خلاف بين النحاة، وهي معالجة تضبط أكثر التحولات التي تعرفها الجملة العربية على المستوى السطحي، وهي أكثر منطقية من التقديرات التي لجأ إليها النحاة الذين غلبوا نظرية العامل على اللغة المستعملة حتى أدخلوا في اللغة ما ليس فيها. أما بخصوص الجمل الاسمية التي لا يكون فيها المسند اسماً، اقترح الفاسي الفهري نوعاً آخر من المؤشرات، يربط الرتبة في المركبات الأخرى كالمركبات الاسمية والحرفية والوصفية، وذلك بعد اقتراحات تشومسكي نظرية جديدة للقواعد المركبية، والتي تتبني على أساس أن هذه المركبات لها بنى داخلية متشابهة مكونة من رأس (head) وفضلات (complement) ومخصصات (specifiers)، فهناك تعميمات في هذه النظرية توحد بين المركبات المختلفة (الفهري، ١٩٨٥، ص ١٠٨)، والعربية يرد فيها الاسم رأساً في صدر المركب الاسمي (الباب مفتوح) والحرف رأساً للمركب الحرفي (في المدرسة) والصفة رأساً للمركبة الوصفية (الشجرة الخضراء)، فإذا قلنا أن أصل الرتبة هو ف فامف (أي أن الفعل رأس للجملة العربية) أمكن القول أن لكل هذه التراكيب تحتوي على رأس فعلي في بنيتها العميقة وإن كان لا يظهر في المستوى السطحي لهذه الجمل، ولهذا اقترح رابطاً مقدراً هو الفعل (كان) والاسم المرفوع بعده يجب أن يكون فاعلاً وليس مبتدأً كما عند النحاة، فالهدف من وراء اقتراح كل هذا هو رد الجمل العربية إلى بنية واحدة عميقة هي بنية ف فامف، وهذا يمكننا من التوحيد بين الجمل الفعلية والجمل الاسمية، ويضع للغة العربية رتبة أصلية واحدة كباقي اللغات الطبيعية،

وذلك ما توضحه هذه الأمثلة:

(١٨) أ. زيد في الدار ← كان زيد في الدار.

ب. في الدار رجل ← كان في الدار رجل.

ج. الذي دعاني زيد ← كان الذي دعاني زيد.

إن اقتراح فعل رابطي مضممر قد يكون أكثر منطقاً من ما اقترحه النحاة، لتكون كان مثلها مثل أفعال الحالة (مثل مرض زيد) التي تختلف عن أفعال الحركة، وهذا يجعلنا نختصر أنواع الجمل التي ذكرها النحاة في جملتين: اسمية وفعلية، شريطة أن نعد الجمل التي تبتدئ بفعل ناقص جملاً فعلية وليس جملاً اسمية كما ذهب إلى ذلك نحاة البصرة، وبهذا تكون الجمل التي تحتوي على فعل رابطي مضممر، مثلها مثل الجمل التي تحتوي على فعل رابطي ظاهر. وبهذا يمكن أن نخرج بتحليل واحد للجمل في اللغة العربية، وتكون بذلك شبيهة باللغات الطبيعية التي تكون لها بنية أصل واحدة، وبذلك تستجيب لأدوات النظريات اللسانية خاصة تلك التي تسعى إلى إيجاد نحو كلي للغات الطبيعية.

٣،٢ التتابع ودوره في تحديد الرتبة

١،٣،٢ تفاعل النسق الضميري والنسق التتابعي

تتداخل الضمائر في اللغة العربية وعلامات التتابع، لدرجة لا يمكن دراسة أحدهما في معزل عن الآخر. ونجد هذا التداخل حتى عند النحاة القدماء يقول ابن يعيش " وقد اختلف العلماء في هذه الألف والواو فذهب سبويه إلى أنهما قد تكونان تارة اسمين للمضممرين ومرة تكون حرفين دالين على التثنية والجمع، فإذا قلت الزيدان قاما فالألف اسم وهي ضمير الزيدان وإذا قلت الزيدون قاموا فالواو اسم، وهو ضمير الزيدان وإذا قلت قاما الزيدان فالألف حرف مؤذن بأن الفعل لاثنتين... وهي لغة فاشية لبعض العرب (ابن يعيش، شرح المفصل، ص ٨٧)، وذهب المازني وغيره من النحويين إلى أن الألف في قاما والواو في قاموا حرفان يدلان على الفاعلين والفاعلين المضممرين والفاعل في النية كما أنك إذا قلت زيد قام ففي قام ضمير في النية وليست له علامة ظاهرة فإذا ثني أو جمع فالضمير أيضاً في النية غير أن له علامة.

وانطلاقاً من استشهاد ابن يعيش بكلام النحاة يظهر أن هناك التباس بين النسق الضميري والنسق التتابعي وهذا خلاف معروف بين مدرستين نحويتين هما مدرسة البصرة ومدرسة الكوفة.

أما لسانياً فقد طرحت قضية التتابع في إطار اهتمام اللسانيين بقضية الرتبة، فالذين يقولون أن الرتبة الأصل في اللغة العربية هي من نمط (فا - ف) اعتبروا أن المتصلات علامات للتتابع وليس ضمائر وعلى رأس هؤلاء داود عبده (عبده، ١٩٨٣، ص ٣٧-٣٩)، واعتبرها القائلون أن الرتبة الأصل في اللغة العربية من نمط (ف - فا) ضمائر، وعلى رأس هؤلاء نجد الفاسي الفهري الذي لاحظ أن دراسة ظواهر التتابع والدور الذي تلعبه علاماته داخل بنية الجملة تبقى فقيرة إذ لا توجد نظرية مقنعة وشاملة للتتابع، وهذا ما دفعه إلى تقديم العديد من العناصر الأساسية في سبيل بناء نظرية شاملة له (الفهري، ١٩٩٠، ص ١٠٧-١٠٥). وسنركز على ما قدمه من أجل معرفة الدور الذي يلعبه التتابع داخل الرتبة، وذلك بالتركيز على التتابع بين المركب الاسمي والحمل في بنية (فعل- فاعل)،

حيث إن نسق الضمائر يتفاعل مع نسق التظابق ولا يمكن دراسة أحد منهما في معزل عن الآخر. والضمائر التي تلتبس بعلامات التظابق هي الضمائر المتصلة التي تحتل موقع الفاعل، أما الضمائر غير المرفوعة فلا يوجد خلاف بين النحاة حولها كياء المتكلم، وكاف الخطاب، وهاء الغائب.

ومشكل الاشتراك بين الضمائر وعلامات التظابق يطرح عدة أسئلة منها:

ما الدور الذي يلعبه التظابق في النحو؟

لماذا يلتبس التظابق بالاتصال الضميري؟

ما الدور الذي يلعبه التظابق في ربط رتبة ف فا برتبة ف ف؟

المتصلات أو علامات التظابق أشكال مربوطة صرفياً، فهي لا تستعمل لوحدها وإنما تحتاج دائماً إلى عماد تلتصق به، وهي مكونة من سمات (الشخص، العدد، الجنس...) ونجد أن بعضها تجتمع فيه سمات الضمير كسمتي الشخص والعدد مما يجعلها ضمائر كاملة الاسمية، فإن كانت كذلك فيجب أن تتلقى اعراباً طبقاً للمصفاة الاعرابية التي اقترحتها تشومسكي، حيث إن كل مركب اسمي داخل الجملة يجب أن يتلقى اعراباً، بينما هناك مجموعات من السمات لا تكتمل اسميتها، فلا تتلقى اعراباً. ويمكن للتظابق أن يساعدنا في التمييز بين رتبة ف فا وفا ف وذلك باقتراح وسيط اسمية التظابق كما هو في الفاسي الفهري (١٩٩٠).

٢,٣,٢ وسيط اسمية التظابق

يمكن أن نقترح تبعا للفاسي الفهري (١٩٩٠) التضايف الآتي:

يكون التظابق إحالياً (+ إحالياً) وغير إحالياً (- إحالياً)، فإذا كان التظابق إحالياً فإنه يكون كامل الاسمية وهذا يوجب علينا إعرابه تبعا للمصفاة الإعرابية التي ذكرناها سابقاً، أما إذا كان التظابق غير إحالياً فإنه يكون مجرد متصلات. إن وسيط اسمية التظابق قد يكون مميزاً أساسياً للتفريق بين البنى ف فا والبنى ف فا، حيث يظهر التظابق الإحالياً مع الجمل التي يتقدمها الفاعل (المبتدأ)، في حين يظهر التظابق غير الإحالياً مع البنى التي يتقدمها الفعل، فكيف يتم ذلك؟ وكيف يمكن الفصل بين المتصلات والضمائر؟

للإجابة على هاذين السؤالين يجب أولاً تحديد السمات التي تحيل عليها هذه المتصلات، لنأخذ المثال الآتي:

(١٩) أ. جاءت ب. جاءت البنات

نجد أن الضمير المتصل في جاءت يحيل على سمات الشخص (+ غائب) والجنس (+ مؤنث) والعدد (+ مفرد) وهذا يجعله اسماً كاملاً الاسمية، مما يحتم علينا ضرورة إعرابه، لكن التاء هنا في تقدير النحاة مجرد علامة للتظابق وليست فاعلاً، بالرغم من أنها تحيل على كل السمات التي تجعل منها اسماً، لكن هذه الإحالة تبقى فقيرة عندما يكون الفاعل ظاهراً، فالعلامة الملتصقة بالفعل في (ب) لا تحيل إلا على الجنس فقط (+ مؤنث). ومن خلال هذا يمكن التمييز بين نوعين من التظابق تطابق يكون كامل الاسمية، وتطابق يكون مجرد علامات، والتطابق الاسمي (الإحالياً) خاص بالنى التي يتقدم فيها الفعل الفاعل،

أما غير الاسمي فهو مميز للبنى التي يكون فيها الفاعل بعد الفعل وهذا يمكننا من التنبأ بصحة التراكيب الآتية من عدمها:

(٢٠) أ. جاء الولد ب. الولد جاء

ج. *جاءوا الأولاد د. الأولاد جاءوا

قد يكون هذا الاقتراح قاصرا إلى حد ما في الغائب (ة) المفرد، لكنه يمكننا من التمييز بين صنفين من التطابق بحسب السمات المثبتة في هذه العلامات، فبعض العلامات لا تتضمن إلا الجنس وهذا يجعلها مجرد علامات لا تقبل الإعراب، وبعضها يتضمن الجنس والعدد والشخص وهذا السمات هي التي تميز الضمائر، وبما أنها كذلك فإنها يجب أن تتلقى إعرابا.

إن ما يمكن أن نستخلصه هنا أن البنى ف فا تظهر مع التطابق غير الاسمي، في حين تظر البنى فاف مع التطابق الاسمي، وهذا يحتم علينا ضرورة إعرابه.

بعد هذا التحليل خلص الفاسي الفهري إلى أن العربية رتبها ف فا إضافة إلى فاف في نفس الوقت، وبهذا يتجاوز الطرح لقائل بأن للعربية رتبة واحدة فقط هي ف فا، والسبب في ذلك أن العربية لو كانت لها رتبة واحدة (ف فا) لم يكن لها تطابق اسمي قط، لأن المقاربة المقدمة لا تسمح بوجود نمط واحد من اللغات ف فا فقط، أو فاف فقط (الفهري، ١٩٩٠، ص ص ١٣٣-١٣٤).

٣. نتائج البحث

من خلال ما تم مناقشته يمكن الخروج بالنتائج الآتية:

- أن الجملة العربية تنقسم إلى قسمين: جملة اسمية تتكون من مبتدأ وما يبنى عليه، وجملة فعلية يتقدمها فعل سواء أكان فعلا تاما أو ناقصا.
- أن اللغة العربية بنية أصل هي ما يوجد في ذهن المتكلم، وأن هذه البنية تتفرع عنها بنيات أخرى حسب أغراض المتكلم، ومعرفة البنية الأصل تمكننا من ضبط التنوعات على المستوى السطحي، وقد كان للنحاة العرب إحساس بهذه البنية، لكنهم لم يترجموا ذلك في نظريتهم، فسيبويه -كما ذكرنا سابقا- يقول في جمل من نوع ((إياك نعبد)) أن الضمير المنفصل "إياك" تقدم اهتماما ومن شأن العرب تقديم الأهم، فهذا اعتراف صريح أن أصل ضمير النصب يكون بعد الفعل وأنه تحول من موقعه الحقيقي (الأصل) إلى موقع آخر تبعا لأغراض المتكلم، لكنهم وقعوا في تناقض صارخ لما بحثوا عن ناصب إياك، لأن العامل يجب أن يكون سابقا للمعمول، مما دفعهم إلى تقدير فعل محذوف فتكون الجملة: (نعبد) إياك نعبد، فانتصروا لنظرية العامل على حساب اللغة.
- الكفاية التفسيرية التي اعتمدها اللسانيات التوليدية أكثر فاعلية ومقبولية فالبنية الأصل تتفرع عنها بنيات أخرى، بواسطة تطبيق قواعد إما الخفق أو التبئير أو الموضعة. فالجملة أعلاه تمثل لها هكذا:


نعبد إياك - إياك نعبد



ونلاحظ أن الاسم تعدى اسقاطين (العجزة الخاصة بالفعل والعجزة الخاصة بالفاعل)، ولهذا يسمى تبئيرا ومن خصائص التبئير أن ينتقل الاسم من داخل الجملة إلى خارجها وأن يحافظ على حركته الاعرابية من المكان المصدر إلى المكان الهدف. أما إذا تغيرت حركته الاسم الإعرابية عند انتقاله من مكان داخل الجملة إلى مكان خارجها فيكون تفكيكا (ومن شروط التفكيك أن يكون دائما مرفوعا (مثل: زيدٌ مررت به ← وأصلها؛ مررت بزيد)

أما جمل مثل:

ضرب عيسى زيد ،



فهذا يسمى خفقا لأن المركب الاسمي عيسى انتقل من مكان إلى مكان آخر، والخفق في العربية يكون بعد الفعل، وهذا التحويل لم يتعدى اسقاطا واحدا (العجزة الخاصة بالفاعل).

- اعتبار الجملة التي يكون خبرها جملة فعلية مثل (والوالات يرضعن أولادهن) جملة اسمية لأن التتابع هنا إحصالي فالضمير في "يرضعن" يحيل على العدد والجنس والشخص مما يجعله اسما كامل الاسم وهذا يحتم علينا ضرورة إعرابه.
- بينا كذلك أهمية التتابع في الجملة والدور الذي يلعبه في تحديد نوعيتها، فالتتابع الاسمي (+إحصالي) يظهر مع الجمل التي رتبها (فا-ف) والتتابع غير الاسمي (- إحصالي) يظهر مع الجمل التي رتبها (ف-فا).

٤. التوصيات

- بناء على ما توصل إليه البحث من نتائج يمكن الخروج بالتوصيات الآتية:
- نظرا لأهمية الجملة في الدرس النحوي، إذ لا يمكن أن نجد درسا من دروس النحو دون التطرق للجملة، وجب تركيز الاهتمام عليها للخروج بتصوير موحد لها، يدع الخلافات النحوية جانبا ويجعل المعرفة ببنية الجملة العربية أكثر عمقا، وهذا ما سعينا إليه حينما فسرنا ما يقع في البنية السطحية للجملة العربية من تحويلات تبعا لإرادة المتكلم، وهي تفسيرات تنتصر لاستعمال اللغة عوض الانتصار للنظرية كما فعل النحاة حينما انتصروا لنظرية العامل وأدخلوا في اللغة أشياء لم يفكر فيه متكلم هذه اللغة عند توليد جملها.
- تعتبر الرتبة المنطلق الأساس لوصف الجملة العربية نظريا، ذلك أن معرفة الرتبة الأصل يمكننا من حصر التنويعات التي تظهر على المستوى السطحي، والتميز بين علامات التتابع والدور الذي يلعبه هذا الأخير في تحديدها.
- ضرورة استثمار نتائج البحث اللساني بمختلف مدارسه، وإيجاد القنطرة الرابطة بين ما هو نظري وبين ما هو وصفي تطبيقي، لوصف اللغة العربية وصفا علميا من جهة، واستثمار ذلك لتدريس قواعدها من جهة ثانية.

خاتمة

ناقشنا في هذا المقال الجملة العربية بين النحاة واللسانيين التوليديين، وبيننا ما واجه النحاة من صعوبات ومشاكل جعلت كفايتهم التفسيرية غير مقنعة نظريا، وقد اقترحنا حولا لما واجهه النحاة من مشاكل مستثمرتين نتائج البحث اللساني، وذلك معرفة أن اللغة العربية بنية أصل (بنية عميقة)، تشتق منها بنيات أخرى عند تطبيق قواعد التحويل، وإن معرفة التغيرات التي تطرأ على الجملة العربية من تبئير أو زحقة أو خفق تجعلنا أكثر تحكما في بنيتها،

وهو تحكم له ما يفسره نظريا عكس التقديرات التي اعتمدها النحاة العرب. وسيمكننا من تسهيل تعليم نحو اللغة العربية ويجعل المتعلم أكثر معرفة بلغته عوض الاعتماد على الحفظ والاستظهار، شريطة أن يخضع ما تم تناوله لنقل ديدكتيكي يراعي خصوصية المتعلم، فالقواعد التي وصفت اللغة العربية تبقى قواعد القرن الثاني الهجري، وإن تطور اللغة ينبغي أن يصاحبه تطور في الآلة الواصفة لها(النحو)، وإن انتصارنا للسانيات له ما يبرره نظريا، وهو لا يحجب ما قدمه النحاة بل يكمل ما فيه من قصور، ويصوب ما فيه من خطأ، بنظرة جديدة رأيناها أكثر علمية ومنطقية.

لائحة المصادر والمراجع

- الجرجاني، عبد القاهر، د،ت، دلائل الإعجاز، ج١، دار الفكر.
- السلامي، فاطمة (٢٠٠٨) بعض خصائص المفعولات في اللغة العربية. مجلة أبحاث لسانية، مجلد ٨ عدد ١.
- الفاسي الفهري، عبد القادر. (1985). اللسانيات واللغة العربية، نماذج تركيبية ودلالية. الدار البيضاء، المغرب: دار توبقال للنشر والتوزيع.
- الفاسي الفهري، عبد القادر (1990). البناء الموازي، نظرية في بناء الكلمة وبناء الجملة. الدار البيضاء، المغرب، دار توبقال للنشر.
- القرطبي، ابن مضاء ، د،ت. الرد على النحاة. القاهرة، دار المعارف.
- حسان، تمام. (1994). اللغة العربية معناها ومبناها. الدار البيضاء، المغرب، دار الثقافة.
- سمية، المكي. (2015). الكفاية التفسيرية للنحو العربي والنحو التوليدي. تونس: دار الكتاب الجديد.
- سيبويه (د،ت) الكتاب، بيروت: دار الجيل .
- عبده، داود(1983)ع د مجلة الأبحاث، عدد ٣١
- علوي،حافظ اسماعيلي(٢٠٠٨) من قضايا اللغة العربية في اللسانيات التوليديية. شنتبر، عالم الفكر، الكويت
- عميرة خليل (1990). في نحو اللغة وتراكيبها، الإمارات العربية، مؤسسة علوم القرآن.
- ابن هشام (د،ت) المغني اللبيب عن كتب الأعراب. مصر.
- ابن يعيش (د،ت)، شرح المفصل. مصر: إدارة الطباعة المنيرة.

Chomsky, N. (1986a). Knowledge of language: Its Nature, Origin and Use. New York: Praeger.

Greenberg. (1963) some universals of grammar with particular reference to the order of meaningful element. in universals of language, Cambridge University press .

Radford, A. (1988). Transformational Grammar. New York: Cambridge University Press.

جميع الحقوق محفوظة © 2020، الباحث معيزو عبد الكريم، المجلة الأكاديمية للأبحاث والنشر العلمي.

(CC BY NC)